



STOPPING TOBACCO  
ORGANIZATIONS & PRODUCTS

## إبعاد (شركات) التبغ عن السوق السوداء

ملخص موجز السياسة  
عالمياً

في سبتمبر 2018، دخلت معاهدة دولية لوقف بيع السجائر في السوق السوداء حيز التنفيذ. اليوم يُعد بروتوكول منظمة الصحة العالمية للقضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ المدعوم من 58 بلد خطوة هامة إلى الأمام. تحرم مبيعات السجائر غير المشروعة الخزائن الوطنية من دخل الضرائب وتحبط حملات الصحة العامة الرامية إلى الحد من التدخين، وخاصةً بين الأطفال.

وقد أن الأوان لتقوية هذا البروتوكول. لدى الحكومات الوطنية مهلة حتى 2023 لبناء نظم تكفل عدم تسرب السجائر من سلسلة التوريد إلى السوق السوداء. قد يبدو أن "نظم التتبع والتعقب" المذكورة تختلف من بلد لآخر، غير أن كلها تتشارك في نفس التهديد: ألا وهو قطاع صناعة التبغ.

لا يمكن الوثوق في ضم قطاع صناعة التبغ كجزء من الحل، لأنه بالتأكيد جزء من المشكلة.

## تاريخ شركات التبغ في الصلوع في التهريب

استخدام بيانات مضللة لتقديم نفسها كضحية لتهريب التبغ: يشكل حجم السجائر المقلدة و"السجائر البيضاء بخسة الثمن"، التي تنتجها شركات التصنيع الصغيرة وتباع بشكل غير مشروع، [جزءًا صغيرًا من السوق غير المشروعة](#). ولكن بما أن قطاع الصناعة يسيطر على معظم البيانات المتعلقة بتهريب التبغ، من خلال الاستقصاءات والتقارير الخاصة به، يمكن إنتاج تغطية صحفية مضللة تخفي حصتها الغالبة في السوق السوداء.

التغطية على روابطها مع الإتجار غير المشروع من خلال استخدام أطراف ثالثة في أغلب الأحيان، تدفع شركات التبغ أموال إلى أطراف ثالثة تتمتع بمصداقية أكبر من أجل نشر رسالتها. كما تستثمر موارد ضخمة في مؤتمرات هامة، بالإضافة إلى المنظمات المعنية بمكافحة الفساد التي تم إنشاؤها لممارسة الرقابة على هذه الشركات. في عام 2012، على سبيل المثال، [تبرعت شركة فيليب موريس إنترناشيونال بمبلغ 15 مليون يورو](#) لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول). تعزز هذه الاستراتيجيات جهودها في إخفاء تورطها في الإتجار غير المشروع وكسب التأثير على السياسات.

## فوائد التتبع والتعقب

تساعد نظم التتبع والتعقب السلطات على تحديد المكان الذي كان فيه المنتج والمكان الذي أتى منه عبر سلسلة التوريد. التكنولوجيا ليست مستحدثة أو معقدة، وهناك أمثلة على وجود نظم فعالة في صناعات أخرى، بما في ذلك قطاعي الأغذية والمستحضرات الصيدلانية.

### تشمل المكونات المطلوبة:

- رقم تعريف فريد، مثل شريط رموز (باركود) أو رقم تسلسلي، و (2) توليفة من ميزات الأمان، مثل المستخدمة على العملات النقدية، و (3) القدرة على الكشف عن أحداث سلسلة التوريد لربط الحركة بالمعرف الفريد، و (4) قدرة الجهات الأمنية على التحقق من سداد جميع الضرائب.

لدى قطاع صناعة التبغ مصلحة خاصة في الإعراض عن نظم التتبع والتعقب الفعالة، لكن الفوائد التي تعود على الحكومات هائلة. لن يزيد النظام الفعّال من [عائدات الضرائب](#) المفقودة في السلع المهربة فحسب، بل أيضاً سيساعد على رصد الخطر واستهدافه، والوقوف على نقاط الضعف في النظام، والحماية من الاحتيال. كما يعتبر التتبع والتعقب مكملاً لحملات الصحة العامة الرامية إلى التشجيع على الإقلاع عن التدخين، وخصوصاً بين الأطفال. من خلال ضمان سداد الضرائب، تزداد تكلفة السجائر.

يهتم قطاع صناعة التبغ بتعظيم أرباحه أكثر من الحد من الإتجار غير المشروع. ما زالت شركات التبغ تستثمر الأموال، وتقيم علاقات مع أطراف ثالثة وتطلق حملات العلاقات العامة للتأثير على الجهود الوطنية لمكافحة الإتجار غير المشروع.

ولكن يمكن للحكومات، بل يجب عليها، التصدي لها. يمكنها فرض تطبيق الطابع الضريبية التي تفرض السيطرة على سلسلة التوريد، واستعادة السيطرة على البيانات، وتهميش حملات ترويج السجائر. في الختام، لن يؤدي ذلك إلى زيادة عائدات الضرائب فحسب، بل أيضاً تعزيز جهود الصحة العامة الرامية إلى تقليل الاستهلاك والمساعدة على عرقلة هدف شركات التبغ الكبرى في خلق جيل جديد مدمن على التبغ.

لدى قطاع صناعة التبغ تاريخاً موثقاً في التهريب. وفقاً لتقديرات الباحثين، تلت حجم صادرات السجائر انتهى به المطاف في السوق السوداء في أواخر التسعينيات. هناك أدلة دامغة تنهم جميع شركات التبغ الكبرى الأربع بالتورط، وهي الشركة البريطانية الأمريكية (British American Tobacco)، وفيليب موريس الدولية (Philip Morris International) وتبغ اليابان الدولية (Japan Tobacco International)، وإمبريال (Imperial) حيث تشير إلى أنهم ليسوا متواطئين فحسب، بل يشكل التهريب جزءاً من استراتيجية عملهم. بين عامي 1998 و 2008، واجه قطاع الصناعة سلسلة من [التحقيقات القانونية](#) ودعاوى قضائية تتعلق بتورطه.

## تواصل شركات التبغ الكبرى المشاركة في الإتجار غير المشروع بالسجائر

بعد مرور عشرين عام، يزعم قطاع صناعة التبغ أنه قد تغير. بل ويبرز نفسه على أنه الضحية في قصة التهريب، مع التوكيد على أن السجائر المقلدة تعتبر المشكلة الرئيسية. ولكن [تظهر البيانات بشكل ثابت](#) أن السجائر التي ينتجها قطاع صناعة التبغ تشكل النسبة الأكبر، قرابة الثلثين من حجم السوق السوداء.

في أوكرانيا، على سبيل المثال، تم [إتباع شركات التبغ](#) بإنتاج كميات هائلة من السجائر عن قصد، بناءً على افتراض أنه سيتم بيع الكميات الزائدة في البلدان المجاورة بشكل غير مشروع.

خلافًا لمزاعم قطاع الصناعة، تبين الأدلة بشكل ثابت أن شركات التبغ تنتفع من الإتجار غير المشروع بالسجائر. عند تهريب السجائر يدفع قطاع الصناعة ضرائب أقل، مما يخفض من سعر منتجات التبغ للمستهلك. كما أن السجائر الأرخص أكثر جاذبية للأطفال.

## لتعظيم الأرباح، حاول قطاع الصناعة الاستيلاء على جدول أعمال مكافحة تهريب السجائر.

تسعى العديد من الحكومات إلى السيطرة على سلسلة التوريد باستخدام نظم تسمح لها بتتبع وتعقب السجائر لضمان سداد الضرائب. بانتهاج أساليب ملتوية على نحو متزايد، يحاول قطاع صناعة التبغ التأثير على هذه الجهود، من خلال العمل عبر جبهات متعددة: (1) الترويج لتكنولوجيا التتبع والتعقب الخاص به، و (2) تحريف البيانات لتقديم نفسه على أنه ضحية وليس هو من يرتكب التهريب، و (3) التغلطة على ماضيه ودوره الحالي في الإتجار غير المشروع بالسجائر.

[الترويج لنظام التتبع والتعقب الخاص به](#): تعاونت شركات التبغ الكبرى لإنشاء وترويج نظامها الخاص، الذي كان يُعرف أولاً باسم Codentify. ثم سعت إلى [إخفاء الروابط بين البرنامج وشركات التبغ الكبرى](#)، من خلال إعادة تغيير اسمه إلى Inxto Suite واستخدام أطراف ثالثة للترويج له. تعرّض النظام [لانتقادات واسعة](#) لاقتفاده الكفاءة والفاعلية، إلا أن قطاع الصناعة استمر في الدفع به فُماً. إذا بلغت شركات التبغ موقع قوة، يمكنها القضاء على صغار المنافسين وحماية حصتها في السوق السوداء.

لمعرفة المزيد، تفضل بقراءة [موجز وقف مؤسسات التبغ ومنتجاته \(STOP\) بشأن التتبع والتعقب](#).